البنوك تطالب بسداد الاعتمادات بـ«دولار ما بعد التعويم»

200 مصنع مهدد بالإفلاس لفرق سعر الصرف.. و«عامر» يلتقى المستثمرين

◆إيمان عريف

حذر سمير عارف، رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان، من أن مطالبة البنوك المستثمرين بسداد الاعتمادات المالية السابقة بسعر الصرف بعد قرار تعويم الجنيه يهدد 200 مصنع ومستورد بالإفلاس.

وقال إن المستثمرين سددوا 10٪ زيادة لتغطية اعتماداتهم بالجنيه على أساس أن البنوك ستوفر الاعتمادات بالمطلوبة بالدولار لكنها لم تلتزم بذلك.

وأضاف «أن البضائع وصلت مع تسهيلات من الموردين، وبيعت فى الأسواق بالأسعار القديمة، ثم طالبت البنوك بسداد الاعتمادات المعلقة بالسعر الجديد»، موضحًا «أن هذه كارثة كبرى والخسائر ستكون بالمليارات».

وكشف عن أن الجمعية أبلغت المسئولين عن الاستثمار فى الرقابة الإدارية لكى يصل صوتها للرئيس عبدالفتاح السيسى، ومازالت تأمل أن تنحاز الدولة لهم بما لا يؤدى إلى «خراب البيوت».

وقال إن حجم الاعتمادات المعلقة، لآلاف الشركات من أعضاء الجمعيات، لدى البنوك قبل قرار تحرير سعر الصرف يتراوح من 6,5 مليار دولار إلى 7 مليارات دولار، وفى ظل المطالبة بأسعار اليوم فإن الكارثة ستقع على رأس الجميع.

وقدر خسائر المستوردين والشركات من الإلزام بالسداد بأسعار اليوم بما لا يقل عن 50٪ الأمر الذى سيؤدى إلى غلق أبوابها وتشريد آلاف الموظفين والعمال.

وقال محمد المرشدى نائب رئيس الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين، إن لقاء سيعقد غدا بين وفد من ممثلى جمعيات المستثمرين، وطارق عامر محافظ البنك المركزى، لمناقشة أزمة فروق العملات.

عامر

وأضاف أن تقديم طلب إحاطة للبرلمان ليس مطروحًا، لأن «الأفضل عدم مناقشة القضايا الاقتصادية فى الجلسات العامة حتى لا يستغلها المغرضون استغلالا خاطئًا».

وقال الدكتور محمد سعد رئيس جمعية مستثمرى الغاز إن أى مصنع ينتج سلعة ارتفعت أسعار مدخلاتها بسبب تعويم الجنيه يرفع السعر على المستهلك، و«هناك مستثمرون رفعوا السعر بشكل جنونى ثم عادوا ليزعموا أنهم يتعرضون لخسائر».

وقال إن الحكومة عليها فقط أن تساعد المستثمرين الذين فتحوا اعتمادات بالدولار وتعاقدوا وسوقوا المنتجات بالجنيه المصرى ومطلوب منهم الآن سداد قيمة الاعتمادات بالدولار بعد أن تضاعف سعره.. وأضاف أن هذه حالات فردية وعددها بسيط.